

- السؤال السادس: أجرينا فحوصات على الناس فوجدنا عند بعض الناس مرض الإيدز، والمحكمة رأت أن مرض الإيدز إن وجد عند أحد الزوجين فلا بد أن يوجد عن الآخر، فقررت المحكمة التفريق

٨

بين الأزواج لمدة ثلاثة أشهر ثم يعيدون الفحص مرة أخرى فإذا ثبت المرض عند أحد الزوجين يُبطل الزواج ثم تعتد المرأة ٣ أشهر ثم تتزوج من شخص آخر مصاب بالمرض، وهذه الأحكام لم نطبقها حتى الآن ولكن ننتظر منكم، وكذلك يوجد سببا ينتظر نتيجة الفحص لم نقسم بين الإخوة.

الجواب: الظاهر والله أعلم أن هذا المرض وصل إليكم عبر النساء اللواتي تسبونهن، فلا بد من فحصهن قبل تقسيمهن على الإخوة، بل حتى الإخوة والأخوات والمهاجرات يتم فحصهن إن كان بإمكانكم ذلك، ويتم تأخير قسمة السببا حتى تتأكدون تماما من خلوهن من هذه الأمراض، ويتم عرض الإسلام عليهن فمن أسلمن وثبت خلوهن من المرض يتم تقسيمهن، ومن أسلمت وثبت عليها المرض يتم مفادتها بالمال، والتي لا تسلم وثبت عليها المرض ولم يتم مفادتها يتم قتلها، والتي تسلم ولم يتم مفادتها تبقى فترة طويلة بدون زواج ولا تملك للإخوة الغير مصابين ويمكن أن تملك لأخ مصاب مثلها، هذا بالنسبة للنساء الثيبات إن كان الفحص متوفرا، أما إن كان الفحص غير متوفرا فلا يتم تقسيم السببا ويتم دعوتهم للإسلام فمن أسلمت يتم مفادتها أو تبقى في الولاية بدون زواج ولا تقسم، ومن لم تسلم يتم قتلها، وهذا كله فيما يخص النساء الثيبات أما الأكار فأمرهن مختلف ولا بأس بتزويجهن وتمليكهن للإخوة.

أما بالنسبة للنساء والرجال من السببا أو من زوجات الإخوة أو من الإخوة أنفسهم الذين ثبت عليهم المرض ويطلب أحد الزوجين بفراق صاحبه أو صاحبتة بسبب المرض فانتظرونا حتى نجيبكم بهذا الخصوص إن شاء الله.

وَاللّٰهُ يَحْفَظُكُمْ وَيَرْعَاكُمْ وَجَزَاكُمْ اللّٰهُ عَنَّا كُلَّ خَيْرٍ
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكَاتُهُ.



نسخة منه إلى:

- المصادر (للحفظ).

- الإدارة العامة للولايات (للتفصيل الإملاع).